

أزمة مجلس القيادة الرئاسي..



الحوثيون وإخوان اليمن

عودة للسلطة من عدن والبنك إلى صنعاء

قالت مصادر مطلعة إن موالين للحوثيين وإخوان اليمن، بينهم صهر نصر طه مصطفى، وصلوا إلى العاصمة الجنوبية عدن، قادمين من صنعاء وإسطنبول، تمهيدا لتعيينهم في مناصب حكومية في قصر معاشيق، فيما أكد المجلس الانتقالي الجنوبي صحة معلومات سبق ونشرتها صحيفة اليوم الثامن في تقرير "أرب والبنك المركزي.. مجلس القيادة الرئاسي ومستقبل التفاوض مع الحوثيين".

واسعا، حيث أطلق ناشطون حملات واسعة على مواقع التواصل الاجتماعي، تطالب مجلس القيادة الرئاسي بإقالة المدعو "منصور راجح" مدير إدارة الرقابة في البنك المركزي اليمني في عدن، الذي يعمل بشكل حثيث لتنفيذ مخططات الحوثي الإجرامية، وما يقوم به من محاربة للاقتصاد الوطني وانهاية القيمة الشرائية للعملة المحلية.

وأوضحوا أن "راجح" يعمل لصالح مليشيات الحوثي الإيرانية الإرهابية، وينفذ مخططاتهم الخبيثة، التي تأتي في مقدمتها العمل على إعادة البنك المركزي اليمني إلى صنعاء.

وكانت صحيفة اليوم الثامن قد نقلت عن مسؤول يمني أن مسألة إعادة البنك المركزي إلى صنعاء طرحت من قبل المبعوث الأممي إلى اليمن السيد هانس غرونبرغ، خلال زيارته الرياض في أبريل/ نيسان الماضي، لكن لم يتم معرفة الموقف السعودي من ذلك.

وفي الفاتح من أبريل/ نيسان، الماضي، أعلنت الأمم المتحدة عن التوصل إلى هدنة لمدة شهرين بين أطراف الصراع في اليمن "مجلس القيادة الرئاسي وجماعة الحوثيين الموالية لإيران"، وقد حقق الحوثيون من خلال تلك الهدنة مكاسب سياسية، أبرزها الاعتراف بالجوازات الصادرة عن حكومة صنعاء غير المعترف بها، وفتح ميناء صنعاء أمام الرحلات المدنية، الأمر الذي يضع الحوثيين أمام خيارين، "إسقاط مأرب أو إعادة البنك المركزي إلى صنعاء".

المصرفي المتعارف عليه في جميع بلدان العالم، التي اتخذتها لعرقله النشاط التجاري والاقتصادي الجنوبي، والذي يصب في قالب التآمر على الجنوبيين، تنفيذًا لمخططات حوثية ضد كل ما هو جنوبي، ضمن الحرب الاقتصادية التي أشعلتها المليشيات الحوثية ضد الجنوبيين منذ أن تم نقل البنك المركزي اليمني من صنعاء إلى عدن. وبناءً على تلك القرارات - غير القانونية - التي استحدثها المدعو منصور راجح تمت عرقلة اعتماد عدد من البنوك الجنوبية الخاصة، بهدف ضرب الاقتصاد رأس المال الجنوبي.

ويهدف اللوبي الذي يقوده منصور راجح من خلال نهج الودائع والإيرادات المالية في البنك المركزي بالعاصمة عدن إلى إعادة البنك المركزي اليمني إلى صنعاء خدمة لأجندة حوثية.

وتنبه المجلس الانتقالي الجنوبي للأهداف الحقيقية الخطيرة والخبيثة من نقل البنك المركزي اليمني من عدن إلى صنعاء.. حيث سارعت هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي أمس السبت بالإعلان عن رفضها القاطع لأي محاولات لإعادة البنك المركزي إلى صنعاء، وحذر الانتقالي - في بيان له - محذرة من المساس به بالبنك كليا أو جزئيا.

رفض جنوبي لمحاولات إعادة البنك إلى صنعاء
ولاقت فكرة إعادة البنك المركزي اليمني إلى صنعاء رفضا جنوبيا

خبيثة، تهدف إلى نقل البنك المركزي من عدن إلى صنعاء، تحقيقا لرغبة مليشيا الحوثي الإيرانية، التي اشترطت مؤخرا من أجل موافقتها على تنفيذ الهدنة الثانية بأن يتم إعادة البنك المركزي اليمني إلى صنعاء، وإعادة صرف المرتبات في مناطق سيطرتها.

وطلبت مليشيا الحوثي من المبعوث الأممي إلى اليمن "هانس غرونبرغ"، خلال زيارته الأخيرة إلى صنعاء، بضرورة توحيد السياسة النقدية للبنك المركزي وتوحيد إدارته، وتولي الحكومة الشرعية صرف المرتبات في كافة مناطق اليمن.

ووفقا لمصادر حكومية فإن المدعو "منصور راجح" مدير إدارة الرقابة في البنك المركزي بالعاصمة عدن يتزعم لوبيا خطيرا يعمل على انهيار العملة المحلية في العاصمة عدن والمحافظة المحررة، ومحاولة إعادة المركز الرئيسي إلى عاصمة المليشيات الحوثية صنعاء.

وكشفت المصادر أن "راجح" سعى لإيقاف مجموعة من شركات ومنشآت الصرافة الجنوبية، حرصا منه على تدمير الاقتصاد الجنوبي، وتبديد رأس المال الجنوبي، ودعم اقتصاد مليشيات الحوثي الإيرانية الإجرامية.

وبات جليا ما يمارسه منصور راجح من عنصرية وحقد كبير ضد الجنوبيين من خلال القرارات التي استحدثتها مؤخرا والتي تهدف في المقام الأول لضرب الاقتصاد ورأس المال الجنوبي..

تلك القرارات ليس لها أي مسوغ قانوني، ومخالفة لنظام العمل

وقالت مصادر مقربة من نائب رئيس مجلس القيادة عبدالله العليمي: "إن رشاد العليمي في طريقه إلى الانفراد بمجلس القيادة الرئاسي دون العودة إلى أعضاء المجلس السبعة.. مشيرا إلى أن التعيينات التي اتخذها ليست توافقية.. مؤكدا أن عبدالله العليمي تقدم بمقترح تعيين صحافي مقرب منه في مكتبه أو في وزارة النقل. وخلال الأسابيع الماضية أصدر رشاد العليمي حزمة من القرارات التي اقتضت حصرًا على صفوف إخوان اليمن الذين يقيمون في قطر وتركيا، ولهم مواقف مناهضة للتحالف العربي والجنوب، الأمر الذي دفع المجلس الانتقالي الجنوبي إلى رفض تلك القرارات التي جاءت مخالفة لما نص عليه قرار نقل السلطات في السعودية، والذي شدد على ضرورة التوافق على قرارات التعيين.

وعين العليمي شخصيات إخوانية من مدينة تعز التي ينتمي إليها، بعضها محسوبة على صفوف الإخوان، وأخرى لها ارتباطات بالحوثيين في صنعاء، حيث تم تعيين عدنان الصنوي رئيسا للدائرة الإعلامية ومحمد المقبل رئيسا لدائرة الشباب في مكتب الرئاسة، والأول له ارتباطات بالحوثيين ويقيم في صنعاء، والآخر إخواني مقرب من النشطة الإخوانية وتوكل كرمان ويقيم في تركيا.

من ناحية أخرى، كشفت مصادر عاملة عن أن منصور راجح، مدير إدارة الرقابة في البنك المركزي اليمني في العاصمة عدن، يعمل على تنفيذ مخططات حوثية

الأمناء/خاص:

وقالت مصادر في قصر معاشيق: "إن القيادي في تنظيم إخوان اليمن نصر طه مصطفى أرسل قائمة بأسماء صحافيين من التنظيم يعملون لدى وكالة الأنباء اليمنية سبأ الخاضعة لسيطرة الحوثيين في صنعاء". مؤكدا أن الصحافيين وجميعهم من أبناء مدينة تعز التي ينتمي إليها العليمي، وصلوا قبل خمسة أيام منتظرين عودة العليمي من رحلته الخارجية لتعيينهم في مكتب إعلام الرئاسة.

وذكر المصدر "أن نصر طه اقترح تعيين صحافي جنوبي (هو ريام مخشف)، ضمن الطاقم الذي من المتوقع أن يباشر عمله فور صدور القرارات في قصر معاشيق.

وقال مصدر مسؤول في مكتب اللواء رشاد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، إن قرارات مناطقية وحزبية أصدرها العليمي مؤخرا، لم تلغ على الرغم من اعتراض المجلس الانتقالي الجنوبي على تلك القرارات التي تمت دون التوافق عليها، بموجب ما نص عليه قرار اتفاق نقل السلطة من الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي إلى مجلس القيادة الرئاسي.

وأكد مصدر رئاسي "أن العليمي واستجابة لتوجيهات نصر طه مصطفى عين الإخواني المقرب من صفوف التنظيم في تركيا، في مكتبه.. ناهيك عن أن معين عبدالمك أصدر جملة من القرارات الخاصة بناشطتين من مدينة تعز بدعوى أنهم نازحون في العاصمة عدن.